المصدر: الاهرام
التاريخ : ٦ فبراير ٢٠٠٦

### رئيس ترسانة السويس:

# العبارة الغارقة.. اجتازت اختبارات الصيانة!

**شهادة لصالح العبارة الغارقة جاءت من رئيس ترسانة السويس المهندس مصطفى حامد الذى قال أن هيئة السلامة البحرية اخضعتها للصيانة والتفتيش وقال إنها مكتملة من حيث تجهيزات السلامة البحرية ولديها جهاز استغاثة أوتوماتيكى فى حالة الغرق بالإضافة إلى جهاز متصل بالقمر الصناعى .**

أمل إبراهيم سعد

رئيس ترسانة السويس استبعد أن يكون انتهاء العمر الافتراضى للعبارة هو السبب، وإنما الأرجح هو الغرق بعد نشوب حريق مفاجئ.

وقال المهندس حامد إن الصيانة تتم فى ٤ ترسانات رئيسية هى ترسانة السويس، والاسكندرية، وبورسعيد، وكذلك الترسانة الخديوية التابعة لجهاز الخدمة الوطنية للقوات المسلحة بالاسكندرية وجميعهم معتمدون لدى هيئات الإشراف الدولية طبقا لمتطلبات السفينة أو متطلبات هيئات الإشراف وتحت إشرافها.. بالإضافة إلى عدد آخر من الترسانات الأهلية التى تتم بها الصيانة أيضا بنفس المواصفات.

وأوضح أن ترسانة السويس على سبيل المثال تمتلك الأجهزة والمعدات الخاصة بالصيانة ولديها شهادة الصلاحية لذلك من هيئة التفتيش الدولية الألمانية .. ولايتم اعتماد الصيانة بها إلا باعتماد هيئة الإشراف..

وهناك نوعان من الصيانة: أولهما: الصيانة السنوية حيث يتم التفتيش على المعدات الرئيسية للسفينة سواء من جسم السفينة أو أجهزة الحركة والتوجيه ومعدات السلامة والأمان الخاصة بها.. وكذلك هناك تفتيش كل ٤ سنوات حيث تتم دراسة كل محتويات السفينة ويتم حلها وفحصها وإعادة تركيبها مرة أخرى حتى لو كانت سليمة ثم يتم منحها الشهادة.. والنوعان من الصيانة تقوم بالإشراف عليهما هيئات الإشراف الدولية، فهناك ١٠ هيئات إشراف دولية كبرى منها الانجليزية، والألمانية والأمريكية، والفرنسية، والنرويجية، والبولندية ، ومن المفترض وجود هيئات للإشراف المحلى ولكن لاتوجد هيئات للإشراف المحلى على السفن فى مضر..

وهناك أيضا نوع آخر من الصيانة فى بداية ونهاية كل رحلة وهى تتم بواسطة طاقم المركب تحت إشراف كبير مهندسى المركب وهى مايطلق عليها «صيانة التشغيل.».

وهناك دور أيضا لإدارة السلامة البحرية أو «التفتيش البحرى» سابقا ولها فروع فى جميع الموانىء البحرية فى مصر، سواء فى سفاجا أو بورسعيد أو بورتوفيق وغيرها.. وهى تقوم بمهمة التفتيش على جميع السفن التى تبحر، أو تدخل الموانئ للتأكد من صلاحيتها بالنسبة للشهادات الخاصة بها، سواء شهادة الأجهزة على المركب أو الطاقم أو معالجة النفايات على المركب.. وتقوم هذه الإدارة قبل بدء الابحار بالتأكد من مطابقة كل ماهو موجود بالشهادة لما هو قائم بالفعل وبالذات فيما يتعلق بأجهزة السلامة البحرية وقوارب النجاة وعددها وصلاحية أجهزة النزول وأجهزة الاتصالات اللاسلكية على السفينة والرادار البحرى.. وقانون التفتيش البحرى - كما يضيف المهندس مصطفى حامد - يمنح هيئة السلامة البحرية الحق فى عدم التصريح للسفينة بالإبحار فى حالة عدم مطابقتها للمواصفات السابقة وهذا لايتعارض مع القانون البحرى التجارى العالمى.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية